

دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي

The role of electronic administration in improving tax collection and combating tax evasion

*د. بن عزوق منير¹، أستاذ مساعد مؤقت، الملحقة الجامعية قصر الشلالة تيارت، الجزائر،

m.benazzoug@univ-blida2.dz

مسقم مريم²، باحثة دكتوراه، جامعة البليدة 2، الجزائر، m.messeguem@univ-blida2.dz

تاريخ إرسال المقال: 15-09-2020. تاريخ قبول المقال: 18-11-2020 تاريخ نشر المقال: 31-12-2020

الملخص:

يدور موضوع البحث حول الإدارة الإلكترونية التي ظهرت كمصطلح حديث يقوم على استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تسمح هذه الأخيرة بالوصول إلى المعلومات الكاملة بسرعة هائلة، وقد سعت اغلب الدول إلى تبني فكرة الإدارة الإلكترونية كمحاولة منها لتخفيف حدة المشكلات الناجمة عن الإدارة التقليدية، والجزائر بدورها أعطت أهمية لفكرة الإدارة الإلكترونية، وعملت على تطبيقها في مختلف القطاعات ومن بين القطاعات التي اهتمت بها نجد الإدارة الضريبية وذلك لاعتبار الضرائب والرسوم المفروضة تشكل مورد هام للخزينة العمومية، ومحاولة منها لتحسين التحصيل الضريبي من جهة، ومن جهة أخرى مكافحة التهرب الضريبي، نهدف من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى إمكانية اعتبار تبني فكرة الإدارة الإلكترونية في المجال الضريبي أداة فعالة لتحسين التحصيل الجبائي ومنه مكافحة التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الإدارة الضريبية، الضرائب، التهرب الضريبي.

Abstract: The subject of the research revolves around electronic management that has emerged as a modern term based on the use of information and communications technology, which allows the latter to access complete information with great speed, and most countries have sought to adopt the idea of electronic management as an attempt to alleviate the problems caused by traditional management, and Algeria in turn has given The importance of the idea of electronic management, and worked to apply it in the various sectors and among the sectors that it is interested in, we find tax administration in order to consider the taxes and fees imposed as an important resource for the public treasury, and as an attempt to improve tax collection N hand, and on the other hand, the fight against tax evasion.

We aim through this study to identify the extent to which the adoption of the idea of electronic management in the tax field can be considered an effective tool for improving tax collection and from it to combat tax evasion.

Key words : Electronic administration, tax administration, taxes, tax evasion.

مقدمة:

أدى التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بطبيعة الحال إلى تغيير العديد من أنماط التعامل على مستوى الإدارة، الأمر الذي أدى إلى تراجع أشكال الخدمة العمومية التقليدية وبروز نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي.

الإدارة الالكترونية كأسلوب حديث لرفع مستوى أداء الإدارة لتحقيق الكفاءة والفاعلية، وليست بديلا عن الإدارة التقليدية ولا تهدف إلى إعفاء دورها، تم تطبيقها في الدول المتقدمة والنامية من أجل التحكم في المعلومات وسهولة تسييرها وفق ما تتطلبه الحاجة واقتصار الوقت في تخزينها واستعمالها وتوزيعها، وتساهم بفاعلية كبيرة في حل العديد من المشكلات التي كانت تقع فيها الإدارة التقليدية.

نجد الجزائر بدورها عرفت خلال السنوات الأخيرة محاولات عديدة من طرف الحكومة من أجل إنجاح عملية التحول إلى الإدارة الالكترونية، سعيا منها إلى تحسين وإصلاح الخدمة العمومية من جهة، وتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن من جهة أخرى، وعلى اثر ذلك قامت الحكومة الجزائرية بتبني أسلوب الإدارة الالكترونية في العديد من القطاعات والهيئات، ومن بين القطاعات التي عملت الجزائر على التحول فيها من إدارة تقليدية إلى إدارة الكترونية هي إدارة الضرائب.

يعود ذلك إلى كون أن الضرائب تعتبر من أهم الموارد لتمويل الخزينة العمومية، لذلك كان الاهتمام بهذا القطاع ضرورة ملحة وذلك من أجل زيادة فاعليته في التحصيل من جهة، ومن جهة أخرى مكافحة التهرب الضريبي باعتبار أن هذا الأخير أضحى ظاهرة منتشرة بكثرة.

نهدف من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى إمكانية اعتبار تبني فكرة الإدارة الالكترونية في المجال الضريبي أداة فعالة لتحسين التحصيل الجبائي ومنه مكافحة التهرب الضريبي، وقد تم الاعتماد في دراسة الموضوع على المنهج الوصفي من خلال العمل على وصف مختلف العناصر المتعلقة بطبيعة الدراسة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف تطبيقات الإدارة الالكترونية في القطاع الضريبي في الجزائر.

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية التالية : ما مدى إمكانية اعتبار تبني فكرة الإدارة الالكترونية في المجال الضريبي أداة فعالة لتحسين التحصيل الجبائي ومنه مكافحة التهرب الضريبي؟

للإجابة عن الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول مفهوم الإدارة الالكترونية، التحصيل الضريبي والتهرب الضريبي، أما المبحث الثاني فنخصه لرقمنة الإدارة الضريبية كآلية لتحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي.

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية، التحصيل الجبائي والتهرب الضريبي.

يعود ظهور الإدارة الالكترونية إلى التطور النوعي السريع للتجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية وانتشار تطبيقات الانترنت وشبكة المعلومات¹، وقد تم تبني فكرة الإدارة الالكترونية كوسيلة لتيسير وفعالية العمل الإداري أو الخدمات الحكومية والقضاء على المشكلات الإدارية العتيقة الناجمة عن استخدام الأوراق في التعامل الإداري وما نشأ عنها من بيروقراطية، الأمر الذي جعل المشرع الجزائري يسعى إلى تطبيقها في شتى القطاعات منها الإدارة الضريبية كمحاولة منه لتحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مضمون الإدارة الالكترونية (مطلب أول)، ثم نتحدث عن نظام التحصيل الجبائي والتهرب الضريبي (مطلب ثاني).

المطلب الأول: مضمون الإدارة الالكترونية.

نعالج من خلال هذا المطلب تعريف الإدارة الالكترونية (أولاً)، ثم نتحدث عن مميزات (ثانياً)، وصولاً إلى الدوافع التي أدت بنا إلى التحول إلى الإدارة الالكترونية وما هي متطلباتها (ثالثاً).

أولاً: تعريف الإدارة الالكترونية:

لقد وردت العديد من التعريفات للإدارة الالكترونية ومنها ما هو مركب ومنها ما هو مبسط، وتعني الإدارة في اللغة "الإحاطة" وأدار الرأي والأمر أي "أحاط بهما"²، أما من ناحية الاصطلاح فقد وردت العديد من التعريفات، نذكر منها "الإدارة الالكترونية هي مجموعة الأنشطة الحكومية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة، لتقديم الخدمات والمعاملات للأفراد والحصول على المعلومات في شتى المجالات

بيسر وسهولة³، من خلال هذا التعريف يتضح أن الفقيه عرف الإدارة الالكترونية بصفة عامة وشاملة إلا انه اغفل ذكر الوسيلة المستخدمة في هذا المجال وهي تكنولوجيا المعلومات والاتصال. عرفت كذلك أنها "الإدارة الالكترونية تشمل جميع استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حواسيب وشبكات لأجهزة الفاكس إلى أجهزة إدخال المعلومات اللاسلكية... الخ لتخدم الأمور الإدارية اليومية⁴"، هذا التعريف يشوبه الغموض كون انه لم يحدد أطراف العلاقة (الإدارة والإدارة أو الإدارة والمواطن)، وهناك من يعرفها أنها " عبارة عن مكننة جميع مهام ونشاطات المؤسسة الإدارية بالاعتماد على كافة تقنيات المعلومات الضرورية وصولاً إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل إدارة جاهزة للربط مع الحكومة الالكترونية لاحقاً⁵" هذا التعريف اقرب إلى الصواب.

انطلاقاً من هذه التعاريف يمكن تعريف الإدارة الالكترونية أنها "تمط حديث و متميز يقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات ولزبائنها مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقاً للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة".

ثانياً: مميزات الإدارة الالكترونية:

بناء على التعريفات المقدمة سابقاً نستخلص المميزات التالية للإدارة الالكترونية⁶:

- 1- **زيادة الإنتاج:** إن الإدارة الالكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري، والتغيير التنظيمي تمثل منعرجاً حاسماً في شكل المهام، والأنشطة الإدارية التقليدية حيث تنطوي على المعالجة الفورية للطلبات والدقة والوضوح التام في انجاز المعاملات.
- 2- **تبسيط الإجراءات:** أمام الحاجة للتحديث والعصرنة الإدارية عملت جل الإدارات في إدخال المعلومات إلى مصالحها، وحرصت على الاستخدام الأمثل لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين، بشكل مبسط وسريع خاصة في ظل الفئات التي تستهدفها أنشطة المنظمات العامة.
- 3- **تحقيق الشفافية:** فالشفافية الكاملة داخل المنظمات الالكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الالكترونية، التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات إذ تعرف الشفافية أنها الجسر الذي يربط بين المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني من جهة والسلطات المسؤولة عن المهام الإدارية من جهة أخرى فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله.

4- **تخفيض التكاليف:** إن انتهاج نموذج الإدارة الالكترونية يؤدي إلى توفير ميزانيات ضخمة تخفف العبء عن هذه الإدارات، إذ أن تقليص استخدام الورق يقضي على مشاكل عمليات الحفظ والتوثيق اليدوي وغيرها من العمليات.

5- **استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** تعتبر الإدارة الالكترونية من نواتج التقنية في العصر الحديث، حيث أدت تطورات مجال نظم تكنولوجيا الاتصالات إلى ابتكار تقنيات اتصال متطورة، وتعمل الإدارة الالكترونية على الاستفادة من منجزات ثورة تقنية الاتصالات باستخدام الحاسوب وشبكات الانترنت لانجاز أعمالها وتقديم خدماتها بطريقة الكترونية⁷.

6- **اختصار الوقت والجهد:** تتميز الإدارة الالكترونية بخاصية القدرة على تحقيق أعلى درجات السرعة ورشاقة الحركة والمرونة العالية التي تتجسد في توفير أي شيء وفي أي وقت ومكان وبأي طريقة⁸.

ثالثاً: دوافع التحول إلى الإدارة الالكترونية ومتطلباتها:

سنعالج من خلال هذه النقطة دوافع التحول إلى الإدارة الالكترونية، ومن ثم متطلباتها.

1- **دوافع التحول إلى الإدارة الالكترونية:** إن التحول إلى الإدارة الالكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي إدارة، وقد فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات، كلها من الأمور التي دعت إلى التطور الإداري نحو الإدارة الإلكترونية، ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الإلكتروني في النقاط التالية⁹:

أ. الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال.

ب. القرارات والتوصيات الفورية والتي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق.

ت. ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.

ث. صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.

ج. ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.

ح. التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.

خ. ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس.

د. حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.

2- متطلبات تجسيد الإدارة الإلكترونية: إن مشروع الإدارة الإلكترونية يجب أن يراعي عدة متطلبات منها¹⁰:

أ. البنية التحتية: إذ أن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات، وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى.

ب. توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة: للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

ت. توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالانترنت: ونشدد على أن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان من أجل فتح المجال لأكثر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الإلكترونية في أقل جهد وأقصر وقت وأقل كلفة ممكنة.

ث. التدريب وبناء القدرات: وهو يشمل تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه "الإدارة الإلكترونية" بشكل سليم ويفضل أن يتم ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة وتابعة للحكومة، أضف إلى هذا أنه يجب نشر ثقافة استخدام "الإدارة الإلكترونية" وطرق ووسائل استخدامها للمواطنين أيضا بنفس الطريقة السابقة.

ج. توافر مستوى مناسب من التمويل: بحيث يمكن التمويل الحكومي من إجراء صيانة دورية وتدريب الكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحصل في إطار التكنولوجيا و"الإدارة الإلكترونية" على مستوى العالم.

ح. توفر الإرادة السياسية: بحيث يكون هناك مسئول أو لجنة محددة تتولى تطبيق هذا المشروع وتعمل على تهيئة البيئة اللازمة والمناسبة للعمل وتتولى الإشراف على التطبيق وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.

خ. وجود التشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية وتضفي عليها المشروعية والمصادقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

د. توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث والتركيز على هذه النقطة لما لها من أهمية وخطورة على الأمن القومي والشخصي للدولة أو الأفراد.

المطلب الثاني: نظام التحصيل الجبائي والتهرب الضريبي.

سنتناول من خلال هذا المطلب نظام التحصيل الجبائي (أولاً)، ثم نتطرق إلى ظاهرة التهرب الضريبي (ثانياً).

أولاً: نظام التحصيل الجبائي:

يقصد بتحصيل الضريبة "مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة"¹¹، كما عرف أيضاً "مجموع العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها نقل قيمة الضريبة من جيوب المكلفين بها إلى الخزينة العامة للدولة"¹²، وتجدر الإشارة أن الدولة في الماضي كانت تلجأ إلى تحصيل عدد كبير من الضرائب على طريق الالتزام وبمقتضى هذا النظام كان يتعهد فرد أو هيئة يسمى الملتزم بدفع مقدار الضريبة للدولة ثم يتولى الملتزم بعدئذ عملية التحصيل لحسابه الخاص، وهجرت هذه الطريقة نظراً لكثرة عيوبها والتمثلة أساساً في كون الخزينة بمقتضى هذه الطريقة لا تحصل على كامل المبالغ المحصلة من الممولين وإنما تحصيل فقط على المبلغ الذي يدفعه لها الملتزم وتضيع عليها الأموال التي تتمثل في الفرق بين ما يجبيه الملتزم من الممولين وما يدفعه للخزينة هذا الفرق كان يتجاوز في بعض الأحيان نفقات الجباية¹³.

كذلك فإن عملية التحصيل تؤدي إلى نشوب الكثير من المشاكل بين الإدارة الضريبية¹⁴ والمكلفين بدفعها¹⁵، وعليه فقد منح القانون الضريبي للإدارة ضمانات واسعة لتحصيل الضريبة وهي:

1- المنازعة في مقدار الضريبة أو في صحتها لا يوقف دفعها، فالمكلف ملزم بالدفع أولاً ثم الاعتراض بعد ذلك أي "الدفع ثم الاسترداد".

2- يمكن لمصلحة الضرائب أن تقوم بالحجز الإداري على أموال المكلف الذي يفشل في الوفاء بالضريبة في الأوقات المحددة، فلها أن تحجز على حسابات المكلف بالبنوك وعلى المنقولات والعقارات حتى تجبر المكلف على الوفاء سريعاً بدين الدولة وإلا قامت مصلحة الضرائب ببيع منقولات المكلف أو عقاراته استقاء لدين الدولة في المزاد العلني¹⁶.

3- النص على حق الامتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى حيث يستوفى دين الضريبة قبل غيرها من الديون الأخرى وهذا ما تضمنته نص المادة 991 قانون مدني¹⁷.
أما فيما يخص طرق تحصيل الضرائب فهي تتمثل في:

أ. **الدفع مباشرة من طرف المكلف بالضريبة للخرينة:** تعتبر هذه الطريقة القاعدة العامة بحيث يسدد المكلف أو من يمثله قانوناً مبلغ الضريبة إلى جهة التحصيل أي قابضة الضرائب¹⁸.

ب. **طريقة الأقساط المقدمة:** تتيح هذه الطريقة أمام المكلف دفع الضريبة التي سوف تستحق في شكل أقساط قد تكون شهرية أو ثلاثية أو سداسية، حيث بموجبها يلتزم المكلف بدفع هذه الأقساط في الآجال المحددة من طرف الإدارة الضريبية.

ت. **طريقة الاقتطاع من المصدر:** تتطوي هذه الطريقة على تكليف شخص ثالث تربطه بالمكلف الحقيقي علاقة، فيقوم بحجز قيمة الضريبة المستحقة وتوريدها رأساً للخرينة العامة، وتكون هذه العلاقة إما علاقة دين كما في حالة إيرادات القيم المنقولة (الصكوك المالية) ، أو أن تكون علاقة تبعية كما في حالة استحقاق الأجور والمرتبات، فتواجه الإدارة الضريبية بصدد هذه الطريقة شخصين مختلفين، أولهما المكلف الحقيقي الذي يقع عليه عبء الضريبة وثانيهما المكلف بجباية الضريبة وتوريدها للخرينة العامة¹⁹.

ثانياً: ظاهرة التهرب الضريبي:

يقصد بالتهرب الضريبي "أنه ظاهرة قانونية واقتصادية وضريبية خطيرة تتمثل في محاولة المكلف التخلص كلياً أو جزئياً من العبء الضريبي، وذلك من خلال إتباع أساليب وأعمال تخالف القانون وروحه، وقد تصل إلى مخالفة نصوصه صراحة²⁰"، ومنه فالتهرب الضريبي هو أن يتخلص المكلف من دفع الضريبة الواجبة عليه كلياً أو جزئياً دون أن يعكس عبأها على الغير، و التهرب الضريبي ينقسم إلى نوعين هما :

1- **التهرب المشروع:** ويسمى كذلك بالتجنب الضريبي و يقصد به التخلص من عبء الضريبة كلياً أو جزئياً دون مخالفة أو انتهاك لأحكام القانون حيث يستخدم المكلف حقاً من حقوقه الدستورية باعتبار حرّيته في القيام بأي تصرف من عدمه تكون مكفولة دستورياً، وهو فعل غير مجرم قانوناً²¹.

2- **التهرب الضريبي غير المشروع:** وهو ما يسمى بالغش الضريبي، ويحدث عند امتناع المكلف الذي توافرت فيه شروط الخضوع للضريبة عن الوفاء بها، باستعمال ما استطاع من الطرق الاحتيالية للتخلص من دفعها، ويتحقق هذا التهرب أساساً بمناسبة ربط الضريبة للحيلولة دون تحقيقه آلية، وذلك بإنكار تحقق الواقعة المنشئة للضريبة، أو بجعله يتم على جانب من وعاء الضريبة الحقيقي عن طريق إخفاء جزء من القاعدة الضريبية، كما لو قدم المكلف إقراره يحتوي على معلومات خاطئة عن إيراداته، بهدف التقليل من مقدارها، وقد يحدث التهرب الضريبي غير المشروع كذلك بعد ربط الضريبة وبمناسبة تحصيلها، كما لو قام المكلف بالامتناع عن الدفع ثم أخفى أمواله حتى لا تتمكن إدارة الضرائب من تحصيل مستحقاتها من هذه الأموال²².

وبالتالي يمكن القول أن كل من التهرب الضريبي المشروع والتهرب الضريبي غير المشروع بالرغم من اختلافهما إلا أنهما يحملان نفس المعنى وهو مخالفة الجباية وعدم احترام قاعدة العدالة الضريبية²³، وفي الجزائر تظهر ملامح هذه الظاهرة في عدة صور منها:

_ ممارسة نشاطات ذات مداخيل معتبرة دون التصريح عنها لدى إدارة الضرائب.

_ استعمال سجلات تجارية مستعارة.

_ استرداد الرسم على القيمة المضافة على أساس مشتريات خيالية وفواتير وهمية... وغيرها.

وتعود أسباب التهرب الضريبي في عدة عوامل وأسباب مساعدة ساهمت في تفشيها، ويمكن حصر

تلك الأسباب فيما يلي:

أ. **أسباب متعلقة بالمكلف بالضريبة :** وتتمثل في :

_ ضعف المستوى الأخلاقي والذي يحفز الأفراد على التهرب من أداء الواجب الضريبي، لذلك فهو يتناسب عكسياً مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع ومع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة.

_ ضعف الوعي الضريبي والذي يعتبر من أبرز أسباب التهرب الضريبي بحيث نقص شعور الأفراد بواجباتهم تجاه الدولة يدفعهم إلى التهرب الضريبي.

ب. أسباب متعلقة بالنظام الضريبي: توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني الضريبي الذي يتميز بثقله و تعقد النظام الضريبي و عدم استقرار التشريع الضريبي إضافة إلى ضعف العقاب المفروض على المتهرب وضعف الرقابة الضريبية.

ت. أسباب متعلقة بالإدارة الضريبية: تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، لذلك كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة كلما سهل التهرب الضريبي، ويرجع عدم كفاءة الإدارة الضريبية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية، بالإضافة إلى نقص الأيدي العاملة الفنية، ونقص في الخبرة المهنية للموظفين في الإدارة، وقلة المعاهد المتخصصة في تكوين الإطار الضريبية، بالإضافة إلى وجود ظاهرة خطيرة تهدد وجود الإدارة الضريبية والتي ترتبط بالجانب الخلفي لموظفي إدارة الضرائب والتي تتمثل في الرشوة بحيث أنها تعتبر اخطر من ضعف الكفاءة وتندرج ضمن الفساد الضريبي²⁴.

المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الضريبية كآلية لتحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي.

نتج عن التغيرات الشاملة والسريعة التي رتبها التطور الهائل في مجالات التقدم العلمي والتكنولوجي، إلى ضرورة مواكبة الإدارة هذه التحديات ومواجهتها، فالتخلف والتقدم في أي مجتمع أصبح رهنا بتطور الإدارة أو تخلفها، الأمر الذي ابرز الحاجة إلى إدارة تهجر التقليد وتتعامل مع التغيير، وتقوم بذلك على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال فعرفت بفكرة الإدارة الالكترونية، هذه الأخيرة تم تبنيها في شتى الميادين منها الميدان الضريبي، الذي شهد هذا الأخير محاولات عديدة من قبل المشرع الجزائري يهدف من خلالها تطبيق فكرة الإدارة الالكترونية في الميدان الضريبي كمحاولة منه لتحسين التحصيل الجبائي من جهة، ومن جهة أخرى مكافحة أشكال التهرب الضريبي.

نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تطبيقات الإدارة الالكترونية في المجال الضريبي كآلية لتحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي (كمطلب أول)، ثم نتناول مدى مساهمة تطبيق الإدارة الضريبية الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي (كمطلب ثاني).

المطلب الأول: تطبيقات الإدارة الالكترونية في المجال الضريبي كآلية لتحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي:

تسعى الإدارة الضريبية إلى القيام بوظائفها المتمثلة في تحصيل الضرائب لفائدة الخزينة العمومية، إلا أن نقشي ظاهرة التهرب الضريبي كشف عن قصورها وعجزها، الأمر الذي استدعى البحث

عن إصلاحات إدارية، وكنتيجة للتطور الحديث الذي طرا على علم الإدارة، فقد تم تبني فكرة الإدارة الضريبية الالكترونية كوسيلة لزيادة فاعلية هذه الأخيرة من جهة، ومن جهة أخرى محاولة التخلص من المشكلات التي أفرزتها الإدارة التقليدية.

يمكن تعريف الإدارة الضريبية الالكترونية أنها استخدام الإدارة الضريبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في انجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقاص من حالات التهرب الضريبي، نشير في هذا الصدد أن المشرع الجزائري لم يقدم تعريف للإدارة الضريبية الالكترونية، إلا انه عمل على تبني فكرة الإدارة الضريبية الالكترونية كنتيجة للتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي غزت جميع الميادين والقطاعات وأضحت ضرورة ملحة تسعى غالبية الدول إلى تطبيقها، لتحقيق فعالية أكبر في التسيير ومنه تقرب الإدارة من المواطن، تتجلى مظاهر الإدارة الضريبية الالكترونية في الجزائر في:

أولاً: أن المشرع الجزائري وضع بوابة الكترونية تسمح بالولوج إلى المديرية العامة للضرائب تتضمن هذه البوابة كل ما يتعلق بالمكلف بالضريبة وإدارة الضرائب من: التشريعات الجبائية التي تتضمن (الاتفاقيات الجبائية، قوانين المالية، القوانين الجبائية، النصوص التنظيمية الجبائية ، مناشير وتعليمات) ، الوثائق الجبائية كالكتيبات الجبائية، المواثيق، أخلاقيات المهنة لموظفي إدارة الضرائب... الخ) ، أنواع التصريحات الجبائية، الجديد فيما يخص الضرائب... الخ.

ثانياً: التصريح الالكتروني: في إطار مواصلة إجراءات تحديث الإدارة الجبائية عملت المديرية العامة للضرائب بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات على وضع تحت تصرفهم بوابة مخصصة للإجراءات الالكترونية تسمى "جبائك" يولج إليها عن طريق العنوان الالكتروني التالي: www.jibayatic.dz، تهدف هذه البوابة إلى توفير للمكلفين بالضريبة إمكانية إرسال عن بعد و بكل أمان تصريحاتهم الملزمين بها و هذا بغية جعل التسيير العادي للضرائب أكثر سهولة و التقليل من تكلفة الوقت و الانتقال.

يخضع المكلف بالضريبة الذي يرغب في الاستفادة من عرض الخدمات عبر الانترنت إلي الانضمام الطوعي المسبق لخدمات مديرية كبريات المؤسسات DGE، تمنح العضوية للمكلف بالضريبة للحصول على مكان خاص وآمن، والذي يتضمن العمليات التي أجريت في شكل لوحة القيادة.

يوجد ملف العضوية مبسط للتحميل مجانا في قسم الوثائق في نفس البوابة الخدمات التي تقدمها البوابة ذات استخدام حر، ما لم يكن عائقا رئيسيا، و هي متوفرة وسهلة الوصول إليها كما أنها توفر تأمينا في تبادل البيانات. يرافق هذه الخدمات مساعدات تؤمن الأخطاء الحسابية الراجعة إلى الإجراء الورقي. يتم إرسال تصريح، عبر البوابة، بصفة تلقائية، ويتبع دائما بوصول استلام ملزم للإدارة الجبائية، تسمح العضوية في هذه الخدمة للمكلفين بالضريبة بأداء أفضل لالتزاماتهم الجبائية عن بعد مع أفضل خدمة²⁵.

ثالثا: تسهيل عملية الحصول على الترخيم الجبائي من خلال وضع موقع الكتروني ويتم ذلك من خلال قيام المكلف بالضريبة بإرسال طلب الترخيم عبر البريد الالكتروني للإدارة الضريبية <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz/>

كل هذه التحولات نحو تحقيق إدارة ضريبية الكترونية من شأنها تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، إذ أن تسهيل الأمور على المكلف بالضريبة ليعلم ما عليه وما له، وقيامه بدفع الضرائب في وقتها سيسمح له من تجنب العقوبات التي يمكن أن تطبق عليه من جهة إذا تأخر عن عملية الدفع، وكذلك تجنبه عناء التنقل.

المطلب الثاني: مدى مساهمة تطبيق الإدارة الضريبية الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي.

تلعب الإدارة الضريبية الالكترونية دورا هاما ومحوريا في عملية النهوض بالقطاع الضريبي، سواء من ناحية تحسين التحصيل الجبائي، أو من ناحية مكافحة كل أشكال التهرب الضريبي، وذلك يعود إلى أن الإدارة الالكترونية تسمح بالتقليل من تعقد الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الضريبية، كما تسمح باختصار الوقت والجهد في القيام بمهامها، اكتشاف حالات التهرب الضريبي كون أن كل العمليات تصبح مسجلة الكترونيا، تسمح بتسهيل عمليات القيام بالالتزامات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة دون تكليفهم عناء التنقل والانتظار وعليه تخفيف الضغط عليهم.

إلا انه بالتمتع الجيد لمدى تحقق الأهداف المرجوة من تفعيل الإدارة الضريبية الالكترونية، نجد أن الجزائر ما زالت لم تحقق هذه الأهداف، وبالتالي عدم مساهمتها في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، وهذا يعود للعديد من الأسباب نذكر منها :

أولا: عدم توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

إن تطبيق فكرة الإدارة الضريبية الالكترونية يقتضي توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو الأمر الذي يستدعي تحسين مستوى الخدمات الهاتفية وتوفيرها في جميع

أنحاء الدولة، كذلك إنشاء وتطوير الشبكة الرقمية لخدمات الانترنت والعمل وخفض تكاليف استخدامها، إلى انه بالرجوع إلى الجزائر نجد أن هذه التكنولوجيا تتسم بالضعف وعدم السرعة في التنفيذ، إلى جانب انه مازالت بعض المناطق لم تزود بخدمة الانترنت وغيرها.

ثانيا: عدم توافر وسائل الدفع والسداد الالكتروني: يتطلب تحسين التحصيل الجبائي توافر وسائل الدفع والسداد الالكتروني، حيث يتطلب نجاح تطبيق معاملات الإدارة الضريبية الالكترونية ضرورة استبدال الوسائل التقليدية للدفع والسداد بوسائل الكترونية تصلح لهذا الغرض مع ضرورة توفير الحماية لها من كل الجرائم، وهو الأمر الذي لم تصل إليه الجزائر بعد، في حين نجد أن بعض الدول ككينيا قد عملت على جعل المكلفين يدفعون ضرائبهم باستخدام هواتفهم المحمولة.

ثالثا: غياب تعميم التعامل بنظام التصريح الالكتروني: إن عملية تقديم التصريحات الكترونيا تلعب دورا هاما في عملية تحسين التحصيل الضريبي وكذلك مكافحة التهرب الضريبي، إلى انه نجد أن المشرع الجزائري لم يعمم نظام التصريح الالكتروني بالنسبة لكل الفئات إذ نجد أنها تقتصر على للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات فقط.

رابعا: عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الالكترونية: يقتضي نجاح وتحقيق فعالية تطبيق الإدارة الالكترونية ضرورة إعادة النظر في التشريع والتحول نحو العمل بتشريع جديد يتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الالكترونية ويعترف بكل المعاملات التي تتم من خلالها وهو الذي يم تصدره الجزائر بعد في المجال الضريبي.

خامسا: عدم وجود حماية لمعاملات الإدارة الضريبية الالكترونية: يحتاج نجاح تطبيق الإدارة الضريبية الالكترونية ضرورة توفير متطلبات الخاصة بتأمين وحماية خصوصية البيانات والمعلومات و كذلك حمايتها من الاحتيال، لأنه بالرغم من مزايا تبني الإدارة الالكترونية التي لا تعد بديلا عن الإدارة التقليدية وإنما هي وسيلة حديثة لرفع مستوى أداء الإدارة لتحقيق الكفاءة والفاعلية، فان هناك العديد من المخاطر التي تواجهها نذكر منها ما يتعلق بالأمن الالكتروني والخصوصية والاحتيال التي يمكن أن تقع من جراء سرقة البيانات وهو ما وقعت فيه الهيئات الأمريكية مثل مصلحة الضرائب الأمر الذي كشف ضعف النظم الحكومية.

كل هذه العقبات والنقائص أدت إلى بلوغ الضرائب غير المحصلة قرابة ما يزيد عن 11 ألف مليار سنتيم كجباية غير محصلة تراكمت على مدار السنوات، الأمر الذي يؤكد على تفشي حالات التهرب الضريبي بالرغم من أن المشرع سار نحو تطبيق الإدارة الضريبية الالكترونية.

خاتمة:

ختاما للبحث يمكن القول أن الإدارة الالكترونية كأسلوب حديث يهدف إلى ترقية وتطوير الإدارة، أصبح ضرورة ملحة واجبة التطبيق في كل القطاعات والبيئات، بما فيها القطاع الضريبي الذي يعتبر من أهم القطاعات الحساسة في جل الدول، وذلك يعود لكونه يرتبط بتحصيل الموارد الضريبية التي تلعب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية بالأموال الضرورية، وعليه فإنه يمكن اعتبار أن تعميم فكرة الإدارة الالكترونية في الميدان الضريبي له دور كبير في عملية تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، غير أنه من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- غياب وجود تعريف للإدارة الضريبية الالكترونية من طرف المشرع الجزائري حيث أنه فقط سعى إلى تطبيقها دون العمل على سن قانون يوضحها سواء كان ذلك بالنسبة لموظفي الإدارة الضريبية أو حتى بالنسبة للمكلف بالضريبة.

- غياب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- غياب وجود الأنظمة الخاصة بتأمين وحماية خصوصية البيانات والمعلومات و كذلك حمايتها من الاحتيال.

- غياب توسيع التعامل بالتصريحات الالكترونية.

الأمر الذي حال دون تطبيق هذه الإدارة الالكترونية في القطاع الضريبي ومنه غياب تحصيل ضريبي فعال وزيادة حالات التهرب وعلى اثر ذلك نقترح:

- سن منظومة تشريعية تتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الالكترونية وتوضح مفهومها.

- وضع لجنة محددة تعمل على تطبيق مشروع الإدارة الضريبية الالكترونية.

- نشر ثقافة استخدام طرق ووسائل الإدارة الضريبية الالكترونية بالنسبة للمكلفين بالضريبة.

- وضع مراكز متخصصة وتابعة للحكومة تعمل على تدريب كافة موظفي الإدارة الضريبية على طرق استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- تفعيل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لضمان حسن التسيير والتنفيذ للإدارة الالكترونية.

- وضع نظام لمحاربة كل أشكال الجرائم الالكترونية التي يمكن أن تقع من خلال اختراق البيانات المتعلقة بالإدارة الضريبية والتي يتم ذلك إلا من خلال تفعيل الأمن القانوني.

- توسيع نظام التصريح الالكتروني لكل فئات المكلفين بالضريبة.

التهميش:

- ¹ سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية ، ط الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص7.
- ² صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الالكترونية، ط الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، 2014، ص8.
- ³ محمد متولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية في الدول العربية ، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول الذي نظّمته شرطة دبي أيام 24 و 25 و 26 افريلس 2003، ص18.
- ⁴ محمد صادق إسماعيل، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية، دار العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 2010، ص 13.
- ⁵ عنتره بن مرزوق وآخرون، إدارة الموارد البشرية في عصر الإدارة الالكترونية ، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص23.
- ⁶ محمد احمد دريوش، الشفافية والنزاهة حلمنا القادم، نشرية تكنولوجيا الإدارة، وزارة الدول للتنمية الإدارية، مصر، العدد 8، 2007، ص03.
- ⁷ أبو هاشم، عمر احمد. وآخرون، الإدارة الالكترونية (مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة)، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، 1434هـ، ص97.
- ⁸ نبيل سعد خليل، إدارة المؤسسات التربوية في بداية الألفية الثالثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص114.
- ⁹ عبد الله حسن مسلم، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، ط الأولى، دار المعترف للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص207.
- ¹⁰ حمزة محمد ناجي خالد، الإدارة الالكترونية، بحث منشور على الموقع الالكتروني : <https://ar.wikibooks.org/wiki/>، تاريخ التصفح 2020_09_09.
- ¹¹ علي زغود، المالية العامة، ط الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص230.
- ¹² محمد ساحل، المالية العامة، ط الأولى، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص140.
- ¹³ علي زغود، المرجع السابق، ص230.
- ¹⁴ الإدارة الضريبية : "هي تلك الجهة التي تعمل على تقدير الضريبة وتحصيلها من المكلفين بالضريبة والتي منحها المشرع الضريبي مجموعة من السلطات والحقوق لتكون أكثر فاعلية في أحكام الرقابة والوصول إلى كل حقوق الخزينة العامة دون ضياع شيء منها".
- ¹⁵ المكلف بالضريبة : "هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يلزمه التشريع الضريبي بدفع الضريبة والمساهمة في الأعباء العامة للدولة".
- ¹⁶ محمد ساحل، المرجع السابق، ص141.
- ¹⁷ راجع المادة 991 من الأمر رقم 75_58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.
- ¹⁸ علي زغود، المرجع السابق، ص232.
- ¹⁹ محمد ساحل، المرجع السابق، ص142.
- ²⁰ سليم قصاص، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، المجلد 1، العدد 48، 2017، ص280.
- ²¹ أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، ج الأول، ط الثامنة عشر، دار هومه للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2015، ص469.
- ²² محمد ساحل، المرجع السابق، ص 151.152.
- ²³ إن المقصود بالعدالة الضريبية : "هو انه يجب أن يساهم كل فرد في النفقات العامة تبعا لمقدرته المالية وتبعا لدخله الذي يتمتع به في حماية الدولة".

²⁴مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، 2003، ص158.159.

²⁵موقع المديرية العامة للضرائب : www.mfdgi.gov.dz.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: النصوص القانونية:

_ الأمر رقم 75_58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.
ثانياً: الكتب.

_ أبو هاشم عمر احمد وآخرون، الإدارة الالكترونية (مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة)، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، 1434هـ.
_ بن مرزوق عنترة وآخرون، إدارة الموارد البشرية في عصر الإدارة الالكترونية، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
_ جمعة صفاء فتوح، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الالكترونية، ط الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، 2014.

_ زغود علي، المالية العامة، ط الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

_ محمد صادق إسماعيل، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية، دار العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 2010.

_ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، 2003.

_ نبيل سعد خليل، إدارة المؤسسات التربوية في بداية الألفية الثالثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

_ ساحل محمد، المالية العامة، ط الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

_ عبد الله حسن مسلم، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، ط الأولى، دار المعزز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

_ غالب ياسين سعد، الإدارة الالكترونية ، ط الأولى، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

ثالثاً: المقالات.

_ دريوش محمد احمد، الشفافية والنزاهة حلمنا القادم، نشرة تكنولوجيا الإدارة، وزارة الدول للتنمية الإدارية، مصر، العدد 8، 2007.

_ قصاص سليم، جريمة التهريب الضريبي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، المجلد 1، العدد 48، 2017.

رابعاً: أشغال الملتقيات.

_ متولي محمد، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية في الدول العربية ، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول الذي نظّمته شرطة دبي أيام 24 و 25 و 26 افريل 2003.

خامساً: المواقع الإلكترونية.

_ موقع المديرية العامة للضرائب : www.mfdgi.gov.dz.

_ حمزة محمد ناجي خالد، الإدارة الالكترونية، بحث منشور على الموقع الالكتروني: <https://ar.wikibooks.org/wiki/.com>، تاريخ التصفح 09_09_2020.